

الجمعيات المحلية كأحد الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر

Local associations as the main actor for participatory democracy in Algeria

د. جنيدي مبروك⁽¹⁾

أستاذ محاضر "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة (الجزائر)

djenidi.mabrouk@yahoo.fr

تاريخ النشر:
05 أفريل 2020

تاريخ القبول:
21 مارس 2020

تاريخ الارسال:
13 أكتوبر 2019

المخلص:

تعد الجمعيات الوطنية عموما والمحلية بوجه أخص بمختلف صورها وأشكالها من أهم الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية، حيث تعد الفضاء الذي يعبر من خلاله المواطن عن حاجاته وطموحاته وانشغالاته، فضلا عما تضمنه له من تقديم إسهاماته في سبيل دعم التنمية المحلية، خاصة وأن هذه الجمعيات - غالبا- ما تعتبر بمثابة الجهة الممثلة والمعبرة على طائفة من المواطنين. وعليه فسيتم التركيز في هذا المقال على هذه الجمعيات الوطنية المحلية - كصوره من صور المجتمع المدني- ومدى إسهامها في تأدية أدوارها المختلفة تدعيما للديمقراطية التشاركية في الجزائر، وما ينجر على ذلك من دعم للتنمية المحلية

الكلمات المفتاحية: الجمعيات - الجمعيات الوطنية - الديمقراطية التشاركية - التنمية

المحلية - المجتمع المدني.

Abstract :

the National Associations generally and the Local Associations especially by all its types is considered as the most important actor for the Participatory Democracy. It is considered as the space in which citizens expressed their needs , ambitions and concerns , as well as the contribution in support of Local Development , and that these Assemblies usually considered as the representing and expressing destination of citizens.

In this article the focus is on the National Local Assemblies as a picture of civil society and its participation in assuming its different roles in support of the Participatory Democracy in Algeria and the outright support to Local Development

key words: Associations - National Associations - Participatory Democracy - Local Development - civil society-



مقدمة:

تكتسي الديمقراطية التشاركية أهمية بالغة، كونها تعد من أهم الإجراءات والآليات التي تسمح وتتيح للمواطن فرصة الإسهام والمشاركة في إدارة الشأن العام، سواء على المستوى الوطني أو المحلي، وذلك من خلال فواعل مختلفة كالمجتمع المدني وغيره.

وبهذا الخصوص فقد تبنت الجزائر هذا النهج وهذا التوجه - الديمقراطية التشاركية - في التعديل الدستوري لسنة 2016، حيث نصت المادة 15/3 بوضوح على تشجيع الدولة للديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية.

وإذا كان المجتمع المدني هو أحد الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية، فإن الجمعيات الوطنية باعتبارها أحد مكونات المجتمع المدني وتنظيماته، فإنها تعد هي الأخرى من أهم الفواعل الأساسية لهذه الديمقراطية التشاركية، خصوصا على المستوى المحلي.

وبصرف النظر على الصور المختلفة للجمعيات وعن الأهداف التي أنشئت وتشكلت من أجلها، فإن الجمعيات المحلية في عمومها وغالبيتها جمعيات خدماتية قريبة من المواطن، حيث ومن المفروض أنها المعبر على اهتماماته وطموحاته، وهذا عن طريق ما تقوم به من أدوار وما تسهم وتشارك به لصالح هذا المواطن.

وفي هذا الشأن فإن هناك أدوارا مهمة لهذه الجمعيات المحلية كأحد المساهمين الفعليين للديمقراطية التشاركية، سواء من خلال جهودها في تقديم الخدمات بصورها المختلفة كالتوعية والتحسيس أو بالاقترحات البناءة، أو من خلال الدور الرقابي لها بالمساهمة في مكافحة ومحاربة أوجه الفساد التي تراها وفي حدود المتاح لها.

الإشكالية: مما سبق وعلى اعتبار أن هذه الجمعيات ذات الطابع المحلي يُنتظر منها إسهام تشاركي مفيد لصالح المواطن على المستوى المحلي، من خلال ما تمتلك من وسائل وأدوات، رغم ما يعترضها من صعوبات وتحديات، فإن إشكالية هذه المداخلة تتمحور حول التساؤل التالي: مامدى فعالية الجمعيات المحلية - في الجزائر- في تأدية دورها التشاركي في سبيل تدعيم التنمية المحلية ؟.

خطة البحث: بغية معالجة هذا الموضوع والإجابة على هذه الإشكالية، فسناحاول في هذا المقال التطرق إلى العناصر التالية:

أولا - الإطار المفاهيمي (مفهوم: الديمقراطية التشاركية /الجمعيات)

ثانيا - دور الجمعيات المحلية في الديمقراطية التشاركية

ثالثا - التحديات والعوائق التي تواجه الجمعيات المحلية في تأدية دورها.

أولا - الإطار المفاهيمي للدراسة:

تعد الجمعيات الوطنية عموما والجمعيات المحلية على وجه الخصوص في الجزائر أحد أوجه وصور المجتمع المدني وتنظيماته، وهي كثيرة ومتعددة الأوجه والأهداف، وقد تكاثرت بشكل لافت للانتباه بعد الانفتاح الذي عرفته الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، وما انجر على ذلك من إصلاحات سياسية واقتصادية. ولكن وقبل الحديث عن هذه الجمعيات ارتأيت ابتداء تقديم مفهوم للديمقراطية التشاركية.

1- مفهوم الديمقراطية التشاركية:

إن الحديث عن الديمقراطية عموما هو تأسيس للشرعية التي تعني انبثاق السلطة عن إرادة الجماعة الوطنية عامة، باعتبار أن ذلك هو الضمانة لكي لا تكون السلطة غريبة عن المجتمع أو خارجة عنه في أهدافه وغاياته وسبل ممارستها والقيم التي تدافع عنها، ومن ثمة تحقيق الانسجام والتوافق بينهما. لتكون الاستمرارية والتداول السلمي على السلطة¹.

ومن ثمة وعلى اعتبار أن الديمقراطية التشاركية عُرِفَت بعد سلسلة من التطورات عبر التاريخ كالديمقراطية المباشرة والديمقراطية غير المباشرة أي التمثيلية... فإن إعطاء مفهوم للديمقراطية التشاركية يستدعي منا أولا التعريف بالديمقراطية عموما، ثم أنواع الديمقراطية الأخرى.

أ- تعريف الديمقراطية:

إن مصطلح الديمقراطية، يعود في اللغة اليونانية إلى كلمتي: (كراتوس وديموس)، وتعني سلطة الشعب أو حكم الشعب. وهي نظام سياسي يباشر من خلاله الشعب سيادته بواسطة جهاز تمثيلي، كالمجلس الشعبي الوطني مثلا. ويعتبر المجلس مرتبطا بالانتخاب فهو تمثيل، إذ ينتخب ممثلوه عن طريق الاقتراع العام، وتستلزم مواطنين أحرارا، حكومة مسؤولة، احترام إرادته الأغلبية، حماية حقوق الأقلية... الخ. كما أن الديمقراطية تناقض النظام الملكي².

وعموما فإن الحكم الديمقراطي يعني: "حكم مشروع وسريع الاستجابة، وذو طابع تمثيلي وتشاركي ويتسم بالمسؤولية والشفافية، قائم على الحق والقانون"³.

ب- تعريف الديمقراطية التشاركية:

لقد عرّف البعض الديمقراطية التشاركية بأنها "مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة"⁴.

كما تم تعريفها على أنها: عملية صنع القرار الجماعي والتي تجمع كل من عناصر ومكونات الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، حيث تمكن المواطنين من اتخاذ قرار حول المقترحات

السياسية، وتمكين الناخبين من مراقبة أداء السياسيين من خلال مقارنة مقترحات المواطنين مع السياسات الفعلية⁵.

وعُرفت على أنها: ذلك الإجراء الذي يخول للمواطن المساهمة وبصفة مباشرة وتكاملية ودون انقطاع في الممارسة، وذلك باتخاذ مجموع القرارات التي من شأنها أن تؤثر على حياته، كون المشاركة كإجراء تعد المحرك الأساسي لتفعيل التنمية⁶.

والحقيقة أنه وفي الديمقراطيات المعاصرة فإنه - غالباً - ما يكون المجال الأنسب لتطبيقها إنما يتم على المستوى المحلي، تعزيزاً لمشاركة المواطنين في الشأن العام، ومن ثمة يتم ربط الديمقراطية التشاركية المحلية بالحوكمة الرشيدة أو الحوكمة المفتوحة⁷.

وقد عرفت الكثير من الدول إجراءات هذا النوع من الديمقراطية التشاركية المحلية في نصوص دساتيرها نذكر من ذلك بلغاريا، المجر، بولونيا، البرتغال، فرنسا، تونس. كما نجد أن حق العامة في الحصول على المعلومات المتعلقة بتسيير الجماعات المحلية مكرسا في كثير من البلدان كشرط أساسي ومسبق لكل نهج تشاركي⁸.

وعموما فإن الديمقراطية التشاركية تهتم بالشأن المحلي من خلال إشراك المواطن بشكل فعلي في إدارة هذا الشأن، وتجسيد هذه الديمقراطية يتطلب توفير الأجواء المناسبة لها، كمنح الشفافية والحاسبة باعتبارها ضمانات ضرورية تحمي هذه الديمقراطية من الفساد⁹.

أي أن الديمقراطية التشاركية تهدف بالأساس إلى توسيع قاعدة المشاركة في العملية السياسية بتفعيل مشاركة المواطن في اتخاذ وصنع القرارات من دون الاعتماد على المنتخبين وحدهم¹⁰، سواء بمشاركته بنفسه أو من خلال الجمعيات ذات المحلي بفضائها المختلفة من خلال أساليب التشاور والحوار وحتى الاتفاق.

ج- التمييز بين الديمقراطية التشاركية وكل من الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية:

- إن الديمقراطية المباشرة: تتطلب تدخل المواطنين بصفة مباشرة في الشؤون العامة، فيتخذون بأنفسهم القرارات في جميع المواضيع ومن دون إجراء انتخاب ممثلين عنهم، وهو أمر غير قابل للتنفيذ واقعياً.

- أما نظام الديمقراطية التمثيلية (غير المباشرة): فهي تركز على انتخاب ممثلي الشعب، أو الهياكل التداولية للجماعات المحلية، عن طريق الاقتراع العام، غير أنه لا يمكن للمواطنين التدخل في مسار اتخاذ القرار خلال المدد الفاصلة بين عمليتي انتخاب.

- أما الديمقراطية التشاركية، فهي تشمل بصفة عامة أنماطاً مختلفة لتدخل المواطنين، سواء أكان ذلك بشكل فردي أو من خلال الجمعيات في إعداد القرارات العامة¹¹. ومن ثمة نرى

التمايز واضحا بين مفهوم الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية المجدد بالبرلمان والمجالس المحلية المنتخبة البلدية والولائية¹².

وبناء على ذلك فالديمقراطية التشاركية تستهدف ديمقراطية الديمقراطية التمثيلية التي ظهرت جليا بعض عيوبها وتعزيز دور المواطن، الذي لا ينبغي أن يبقى دوره منحصرًا فحسب في الحق في التصويت أو الترشح والولوج إلى المجالس المنتجة محليا ووطنيا، بل يمتد ليشمل الحق في الإخبار والاستشارة وفي التتبع والتقييم . أي أن تتحول حقوق المواطن من حقوق موسمية تبدأ مع كل استحقاق انتخابي وتنتهي بانتهائه إلى حقوق دائمة ومستمرّة ومباشرة تمارس بشكل يومي وعن قرب، وهي بهذا المعنى تتميز عن الديمقراطية التمثيلية التي تمارس عبر واسطة المنتخبين الذين قد يتخلون عن دور الاقتراب من المواطن وإشراكه في صنع وإنتاج القرار والتخلي عنه بمجرد انتهاء الاستحقاق الانتخابي. فإذا كان طابع الديمقراطية التشاركية هو استمرار يتهاوى في الزمن فإن الديمقراطية التمثيلية ظرفية ومنحصرة في فترة زمنية محددة¹³.

2- مفهوم الجمعيات الوطنية المحلية؛

ابتداء نقول إن عملية إنشاء الجمعيات حق دستوري مضمون، فقد جاء في المادة 48 من الدستور الجزائري لسنة 2016 على أن: "حرية التعبير وإنشاء الجمعيات، والاجتماع مضمونة للمواطن"، وهو ما تمت الإشارة إليه في الدساتير السابقة.

فالجمعيات الوطنية تعد أحد تنظيمات المجتمع المدني¹⁴، حيث أشارت بعض الدراسات أن الجزائر تتوفر على أكثر من 53743 منظمة مدنية، منها 823 جمعية تنشط على المستوى الوطني، وقد كان ذلك بعد الانفتاح السياسي، وهذه الأرقام إنما تعد دلالة واضحة وإيجابية على حركية ونشاط المجتمع المدني في اتجاه مشاركة المواطن في المسار الديمقراطي والتنمية للبلاد¹⁵. وفي هذا الصدد فسيتم التركيز على مفهوم الجمعيات المحلية.

أ- تعريف الجمعية:

يمكن تعريف الجمعية على أنها: ملتقى أشخاص تجمعهم وحدة الوظائف أو المصالح بعد دعوتهم إليها بصفة نظامية¹⁶.

- كما يمكن تعريفها بأنها: "عبارة عن جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، يكون غرضها أو يقوم نشاطها على العمل في ميادين تنمية المجتمع، بغیر قصد الحصول على ربح مادي، وتلتزم بأن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية"¹⁷.

وقد جاء في المادة 2 من القانون 12 - 06 المتعلق بالجمعيات ما يلي: "تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون، تجمع أشخاص طبيعيين و/ أو معنويين على أساس تعاقدية لمدة محددة أو

غير محددة. ويشارك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مريح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني...¹⁸. وهو ذات التعريف تقريبا الذي نصت عليه المادة 2 من القانون 90-31 السابق المتعلق بالجمعيات¹⁹.

ب- التمييز بين الجمعيات الوطنية والجمعيات المحلية:

على اعتبار أن الجمعيات منها ما ينشط على المستوى الوطني ومنها ما ينشط على المستوى المحلي- ولائي وبلدي-، وكلا النوعين تعتبر هيئات ومؤسسات وطنية تنشأ بمقتضى القانون، فيمكن القول أن:

- **الجمعيات الوطنية:** هي مؤسسات أو هيئات تنشأ وفقا لنص الدستور أو القانون أو بمقتضى مرسوم تتحدد مهامها من خلاله. كالمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان²⁰ - مثلا- والتي تعد مؤسسات ذات طابع إداري لا قضائية ولا تشريعية، تتمتع بصلاحيات استشارية²¹، أو في مجال اجتماعي أو مهني أو ثقافي... وهي وتنشط على المستوى الوطني وقد تكون لها فروع على المستوى المحلي.

وقد تأسست في الجزائر العديد من الجمعيات ذات الطابع الوطني، وقد كانت أول جمعية وطنية تأسست في الجزائر خارج ما يُعرف بالمنظمات الجماهيرية هي: "الجمعية الوطنية ضد التعذيب والاختفاء"، حيث تأسست على إثر أحداث 05 أكتوبر 1988، لتليها عقب ذلك الكثير من الجمعيات المهنية والثقافية والاجتماعية كالرابطة الجزائرية للتنظيم العائلي، والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان. وتذهب التقديرات العددية التي بلغتها هذه الجمعيات الوطنية إلى حد سنة 2000، ب: 1000 جمعية وطنية²².

- **أما الجمعيات المحلية:** فهي تلك الجمعيات ذات الطابع المحلي، والتي تعد هي الأخرى هيئات تنشأ بمقتضى القانون مثلها مثل الجمعيات الوطنية غير أنها تنشط على المستوى المحلي، سواء أكان ذلك على المستوى الولائي، أو البلدي.

ثانيا- دور الجمعيات المحلية في الديمقراطية التشاركية:

تعد الجمعيات ذات الطابع المحلي من أهم الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية، كون هذه الأخيرة تتيح الفضاء الأنسب لمشاركة المواطن بالحضور والتدخل عن طريق هذه الجمعيات المحلية التي يجد فيها هذا المواطن فرصة إبداء الرأي وتقديم المساعدة، فضلا على الجانب الرقابي على أداء الجماعات المحلية.

1- جهود الجمعيات المحلية ومساهمتها التشاركية في دعم التنمية المحلية:

إن مسألة إحلال الديمقراطية التشاركية، كآلية لدعم التنمية بأوجهها المختلفة وتفعيلها أمر يحتاج إلى مساهمة كثير من الفواعل، والتي من بينها العمل الجمعي، وخصوصا الجمعيات ذات الطابع المحلي، لأنها بذلك تُسهم في خدمة أهداف التنمية المحلية. الأمر الذي تتجلى من خلاله مزايا وفوائد جمة.

أ- مزايا مشاركة الجمعيات المحلية:

- أن الجمعيات ذات الطابع المحلي تعد التعبير الحقيقي عن الإرادة الشعبية على المستوى المحلي، بل هي أساس الديمقراطية التشاركية بحكم قربها من اهتمامات وتطلعات المواطنين، خصوصا في المناطق النائية، حيث يبقون في حاجة إلى مثل هذا التأطير الذي يعد ملاذهم والفضاء الأنسب إليهم²³.

ولعل ذلك ما تنبته له الكثير من الدول الغربية، حيث عرفت بعض البلدان ما يسمى بديمقراطية الحي- كآلية استشارية أو تشاركية محلية - على مستوى الأحياء وقد تم تضمين ذلك في نصوصها التشريعية، نذكر من ذلك مثلا اسبانيا التي أرست ما يسمى بمجالس المناطق، وهي تقسيمات داخل البلديات، تجمع ممثلا من المجلس البلدي، وأعضاء مختارين وفقا لمعايير قطاعية (جمعيات متخصصة)، وكذا جمعيات الأحياء. وهي تساهم بأرائها في أولويات البلديات وتعزيز المشاركة في تنفيذ مشاريع ملموسة ومتابعة خدمات البلدية. وهو ما عرفته بلجيكا وفرنسا وغيرها من الدول التي اعتمدت الديمقراطية التشاركية²⁴.

- أظهرت الدراسات مدى تعاضم الدور الذي تلعبه الجمعيات الوطنية عموما والجمعيات ذات الطابع المحلي بوجه أخص، حيث يمتاز نشاطه بالحيوية والفاعلية في تنمية الخبرات المحلية وخدمة المواطن، من خلال إنجاز المشاريع التنموية المختلفة، التي تكون مصدرا لتوفير فرص للاندماج السياسي والانخراط في مبادرات اقتصادية، من شأنها الإسهام في توفير مناصب للشغل، وهو عامل مهم لإرساء قواعد الاستقرار السياسي والاجتماعي²⁵.

- إن من المزايا المتولدة عن التوجه نحو تفعيل دور الجمعيات ذات الطابع المحلي، هي دمج المواطن وإشراكه في الحياة المحلية، والاستعانة به في تحقيق أهداف التنمية المحلية، التي لا ينبغي أن يُنظر إليها على أنها حكرا على المنتخبين الممثلين له. ومهمة الجمعيات هنا أكبر، فحقيق بها أن تضطلع بوظائفها المتعلقة بالتشخيص وتحديد حاجات المواطنين، وتهيئة المشاريع²⁶.

وانطلاقا مما سبق فإن الجمعيات ذات الطابع المحلي باعتبارها قريبة من المواطن وتلامس واقعه، وتعرف حاجاته واهتماماته، فإن جهودها وإسهاماتها المشاركة تيسر وهذا الواقع وهذا

الاهتمام، الأمر الذي يدفع المواطن إلى المساهمة بالمشاركة الجادة والفعلية بل والمساعدة في دفع ودعم عجلة التنمية المحلية بكل أوجهها المختلفة.

- تعد مسألة الاستقرار السياسي عامل مهم ودور تُسهم الجمعيات في تأديته كفاعل من الفواعل في الديمقراطية التشاركية، حيث تلعب الجمعيات الوطنية والمحلية دورا أساسيا في مواجهة أزمات الاستقرار التي قد تعيشها الأنظمة السياسية في بعض الفترات من حياتها، لما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد والنظام السياسي، وبالتالي احتواء حالات الغضب والاحتقان الاجتماعي والسياسي، خصوصا وأن الأمن قد أصبح في الآونة الأخيرة مسألة مشتركة، وذلك من خلال إذكاء روح المسؤولية لدى كل مواطن.²⁷

ب- الآليات المستخدمة من الجمعيات في دعم التنمية المحلية:

من الآليات التي تُبرز الدور التشاركي للجمعيات المحلية في دعمها للتنمية المحلية نذكر ما يلي:

- **اعتماد الإعلام:** إنه حتى وإن كان من المفروض أن الجماعات المحلية هي التي يقع على عاتقها اعتماد الإعلام كوسيلة لإشراك المواطن في دعم سبل التنمية الوطنية وحضوره فيما تعترز القيام به، فإن الجمعيات ذات الطابع المحلي لا بد من أن تسجل حضورها وتكون المرآة العاكسة التي يقع عليها دور إعلام المواطن.

وتتنوع وسائل الإعلام المستخدمة، فقد تكون من خلال الإشهار حول اجتماعات المجالس البلدية - مثلا-، وقد تكون عن طريق الأبواب المفتوحة، طريق شبكات الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي... الخ.²⁸

- **اعتماد العمل التطوعي والتحميسي** كوسيلة لدعم التنمية المحلية، وذلك من خلال قيام الجمعيات ذات الطابع المحلي بعقد الندوات والملتقيات المختلفة ذات الصلة بحياء المواطنين في المجالات المختلفة الدينية والصحية والثقافية وغيرها، لدفع المواطن للمشاركة الفعلية وجعله من المساهمين في دعم التنمية المحلية، من خلال هذه الفضاءات المختلفة، سواء عن طريق حضوره وطرح انشغالات أو من خلال إبداء رأيه، والمساعدة في تقديم الحلول.²⁹

- **اعتماد التطوع كوسيلة لدعم التنمية المحلية**، خصوصا وأن فكرة العمل التطوعي هو ميزة إيجابية ليست غريبة على المجتمع الجزائري، خاصة إذا تعلق بتحقيق المصلحة العامة وما يعود على المواطن بالفائدة.

ولعل من أشكال هذا التطوع كوسيلة مساهمة في دعم التنمية المحلية بالإشراك الفعلي للمواطن نذكر مثلا: المساهمة التطوعية في نظافة البيئة والمحيط، ومن ثمة إيجاد مساحات خضراء تعود بالفائدة على المواطنين.³⁰

2- الدور الرقابي للجمعيات المحلية في مكافحة الفساد؛

لا شك أن الفساد موجود كظاهرة وكواقع ينخر بنية المجتمع، وأوجهه عديدة ومظاهره متنوعة، ولا يختص بمجتمع دون آخر ولا بمجال دون مجال، ويعظم هذا الخطر في البيئات التي تغيب معها سبل الشفافية والرقابة والمحاسبة والمساءلة. ومن مظاهر الفساد المستشري في كثير من البيئات: الرشوة والاختلاس والابتزاز.

ومع أن هذه الظاهرة الإجرامية لها أدواتها القانونية المتجددة بين الحين والآخر من أجل محاربتها ومكافحتها وردع المفسدين وتسليط ما يستحقونه من عقاب، إلا أن ذلك وحده غير كاف. مما يستدعي إيجاد بدائل وآليات أخرى من شأنها الإسهام في محاربة هذه الظاهرة. ولعل من هذه الآليات هي الديمقراطية التشاركية، وذلك بإشراك المواطن عن طريق العمل الجماعي، ليكون أداة في محاربة هذه الظاهرة.

ومن ثمة يمكن القول: إذا كانت الديمقراطية التشاركية هي الأداة المثلى لمحاربة الفساد بكل أنواعه، فإن الجمعيات ذات الطابع المحلي لها دور مهم في هذا الجانب، خصوصا على المستوى القاعدي المحلي - على مستوى الإدارة المحلية - من خلال حضورها ومشاركتها الدائميتين في تسيير الشأن المحلي.

وبهذا الخصوص فإن الجمعيات ذات الطابع المحلي وفي أدائها لدورها الرقابي في مكافحة الفساد تقوم على جملة من المرتكزات.

أ - المشاركة في صياغة البرامج واتخاذ القرار؛

إن الجمعيات المحلية وحتى يكون لها دورها الفاعل في مكافحة الفساد، فإنه ينبغي أن تكون لها المشاركة الفعلية بحضورها الدائم ومساهمتها في صياغة واعداد البرامج والسياسات المختلفة وحتى اتخاذ القرار، من خلال إشراك المواطنين في تسيير الشؤون العامة، بل وتحمل المسؤولية، وتمكينهم من الاطلاع عن قرب عن كل المعلومات المتعلقة بالميزانية ومعرفة كيفية صرفها³¹. وهي فلسفة تقتضيها مفاهيم الحكم الراشد وتقوم عليها معظم المبادرات التنموية حاليا، تحقيقا للشفافية ودعما للتنمية³².

ب- التوعية والتحسيس؛

على اعتبار أن الجمعيات ذات الطابع المحلي هي فضاء المواطن في تسيير الشأن العام، فإن ذلك يتطلب قيام هذه الجمعيات بالدور التوعوي والتحسيسي، من خلال حملات مقصودة تشرح من خلالها ضرر الفساد ومخاطره وكذا الآثار المدمرة الناجمة عنه، ومن ثمة المساس بالتنمية المحلية وإفقاد البوصلة.

كما تتم عملية التوعية والتحسيس من خلال القيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد والأشخاص المتورطين فيه. وينبغي أن توجه هذه الحملات التحسيسية التوعوية لفئات المجتمع المختلفة وبالأخص فئة الشباب، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، ومن خلال برامج تعليمية وتربوية، تحذر فيه من مخاطر الفساد، عن طريق التعريف بأسبابه وآثاره المهلكة³³.

وانطلاقا من ذلك وجب على المؤسسات الجمعوية المحلية أن تهيكّل نفسها بطريقة فعالة لخوض حملة متواصلة ومستمرّة، من أجل دفع النخب السياسية والاقتصادية على أن تعمل وفق مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة³⁴.

ج- الإسهام في تقييد أداء الجماعات المحلية ومراقبتها:

حيث يمكن تطبيق ذلك من خلال المشاركة الفعلية للمواطن والجمعيات ذات الطابع المحلي في متابعة مدى الفعالية في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة، فضلا على الصعوبات التي تواجهها البلديات، مع تقديم ما أمكن من مساعده في إيجاد التدابير والحلول الصحيحة التي من شأنها الإسهام في دعم التنمية المحلية التي تعود على الجميع بالفائدة³⁵.

ثالثا - التحديات والعوائق التي تواجه الجمعيات المحلية في تادية دورها:

رغم أن الجمعيات الوطنية عموما والجمعيات ذات الطابع المحلي في الجزائر تعد من الفواعل الأساسية التي تسهم بقسط وافر في دعم أوجه التنمية المحلية، إلا أن هناك بعض التحديات والعوائق التي تحد من الأدوار المنوطة بها. سواء أكّات هذه التحديات وهذه العوائق مشتركة أو داخلية متعلقة بالجمعيات المحلية ذاتها ومرتبطة بها، أو كانت العوائق خارجة عنها، بحيث تتعلق بالجماعات المحلية.

1- العوائق المشتركة:

إن هناك جملة من التحديات والعوائق التي يتحمل عبئها كل من الجمعيات المحلية والسلطات المسؤولة على مستوى إدارة الجماعات المحلية، ويمكن الاقتصار فيها على:

أ- الضعف في قدرات الفاعلين المحليين على حد سواء: المجالس المنتخبة من جهة والجمعيات من جهة أخرى في مجال المقاربات التنموية عموما، وضعف التواصل بين بينهما³⁶.

ب- مشكلة التخوف الذي ينتاب كل من المجالس المنتخبة والجمعيات، فضلا عن ضعف الثقة بينهما كشركاء في التنمية المحلية.

ج- قلة الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية وتطلعات المواطنين وإمكانيات مشاركتهم في تدبير الشأن المحلي سواء لدى الجمعيات أو الجماعات المحلية عامة³⁷.

2- العوائق الخارجية (المتعلقة بالجماعات المحلية) :

من العوائق الداخلية المرتبطة بالجمعيات، يمكن الإشارة إلى :

أ- ضعف وقلة التمويل، حيث تعاني جل الجمعيات من شح وضعف في الميزانية المخصصة لها من الدولة، الأمر الذي يترتب عليه ضعف في الدور والنشاط المنتظر منها، والذي قد يجعلها عاجزة في القيام بعملها³⁸.

ب- نقص الخبرة الإدارية لدى الأعضاء المشكلين للجمعيات ذات الطابع المحلي، يؤدي إلى ضعف الأداء والفعالية.

ج- حداثة التجربة المتعلقة بالديمقراطية التشاركية، وما قد ينجر على ذلك من عدم اكتراث وغياب الاهتمام، واعتبار أن المنتخبين هم أصحاب الشأن.

3-2- العوائق الداخلية (المتعلقة بالجمعيات المحلية) :

فضلا عن العوائق سالفة الذكر فإن هناك عوائق متعلقة بالجماعات المحلية نشير إلى بعضها كالتالي :

أ- محاولة السيطرة على العمل الجمعي واحتوائه من قبل بعض أجهزة الدولة، بل وتوجيه نشاطه فيما يخدم هذه الجهات، وهو ما يترتب عليه إضعاف الدور المنوط بالجمعيات في أداء دورها التشاركي المساهم في دعم التنمية المحلية³⁹.

ب- التعامل الموسمي بل والمناسباتي في إشراك الجمعيات في الشأن المحلي سواء على مستوى خطابات الدولة عامة أو خطابات رؤساء الجماعات المحلية خاصة⁴⁰.

ج- انتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية المحلية، وإخفاء الحقائق، نتيجة غياب الوازع الأخلاقي وواجب الانضباط الذي يوجه سلوكهم الوظيفي، وهو ما يكون في الأخير كعائق في وجه التنمية المحلية⁴¹، بل وفي عدم فتح باب المساهمة للجمعيات في أداء دورها في هذا الشأن.

د- عدم توضيح الإطار المؤسسي لمشاركة الجمعيات في شؤون الجماعات المحلية مع الإبقاء على الغموض والضبابية، وهو ما يفتح المجال أمام تملص بعض المجالس ويرهن الأمر برمته لمزاجية الرؤساء الذين أوكلت لهم صلاحيات واسعة⁴².

ه- عدم الشفافية والمساواة في التعامل مع مختلف الجمعيات وكذا في تمويلها من الجهات المخولة بذلك، لاعتبارات معينة.

خاتمة:

من كل ما سبق يتضح أن الجمعيات الوطنية عموما والجمعيات ذات الطابع المحلي بوجه خاص تعد فاعلا من الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر - ومن ثمة وفي خاتمة هذا المقال يمكن تسجيل النتائج التالية:

- إذا كانت الديمقراطية التشاركية التي تم إقرارها في الجزائر بمقتضى المادّة 15 من الدستور الجزائري 2016، فإن فلسفة الحكم الراشد، إنما تقوم وترتكز على هذه الديمقراطية، كآلية مهمة يتم من خلالها إتاحة الفرصة لكثير من الفواعل، والتي من بينها الجمعيات الوطنية عموما والجمعيات المحلية على وجه الخصوص، باعتبارها قريبة من المواطن وتلامس واقعه، وتعرف اهتماماته وحاجاته.

- إن مسألة إرساء وتكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر بمنصوص الدستور في مادته 15 يعد خطوة مهمة وإيجابية، إنما جاءت لسد كل الثغرات والفضوات، حيث يتم عن من خلال أسلوب الديمقراطية التشاركية تجاوز النقائص وجوانب القصور التي عرفتها الديمقراطية التمثيلية، من حيث عدم تمكينها للمواطن من أي دور تشاركي، والذي تمنحه له الديمقراطية التشاركية، حيث يجد الفضاء مفتوحا لهذه المشاركة بكل أبعادها، وحتى في صنع القرار، سواء بصورة مباشرة، أو عن طريق الجمعيات ذات الطابع المحلي، كحلقة وصل بينها وبين مؤسسات الدولية خصوصا المحلية منها، بغض النظر عن صور المشاركة، ما إن كانت بطرح الانشغالات، أو من خلال المشاركة في تقديم الحلول، أو غيرها، وهو ما يسهم في دفع عجلة التنمية بشكل وافر.

- إن إفساح المجال للجمعيات الوطنية والمحلية - باعتبارها من فواعل الديمقراطية التشاركية - هو عامل من عوامل الاستقرار وتجنب كل أشكال التوترات والتشنجات بل والاضطرابات التي قد تعكر الأجواء وتبعث على نسف الاستقرار، ومن ثمة وجب دعم هذا التوجه وتفعيله بتمكين مختلف فئات المجتمع المدني من أداء الدور التشاركي المنوط بها وتفعيله أكثر.

- للجمعيات ذات الطابع المحلي كفاعل من فواعل الديمقراطية التشاركية دور هام في محاربة ومكافحة الفساد، خصوصا على مستوى الجماعات المحلية.

الاقتراحات:

- العمل على دعم وتعزيز مكانة الجمعيات الوطنية والمحلية على حد سواء، وإتاحة الفرصة لها كاملة لتأدية دورها التشاركي بغية إسهامها في دعم التنمية المحلية.

- أن يكون للجمعيات حضورها القوي، خصوصا في عمليتي التوعية والتحسيس بضرورة اعتماد مبدأ الحكامة في التسيير. وانباء الوعي بمقتضيات الديمقراطية التشاركية، التي يعد العمل الجمعي الأساس الذي تركز عليه في دعم التنمية المحلية.
- التركيز على تنمية قدرات المجالس المحلية المنتخبة باعتماد المؤهلات المطلوبة فيمن يتقدم للانتخاب ابتداء، ثم
- ضرورة إقرار مبدأ الشفافية والمساواة في تمويل الجمعيات والتعامل معها على قدم المساواة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ قائمة المصادر:

- القوانين:

- 1- الدستور الجزائري 2016.
- 2- القانون 90-31 الصادر بتاريخ: 04/12/1990، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، بتاريخ: 05-12-1990.
- 3- القانون 12-06 الصادر بتاريخ: 12/01/2012، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، بتاريخ: 15-12-2012.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- ابتسام القرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري- قاموس باللغتين العربية والفرنسية- المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدد الرغبة، الجزائر، 1992.
- 2- برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي- مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة- عن كتاب ل: برهان غليون وآخرين، حقوق الإنسان العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1999.
- 3- محمد بوضياف، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دار المجدد للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، 2010.
- 4- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI)، الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، دون ذكر تاريخ نشر.

ب- الرسائل الجامعية:

- 1- بوري ديلة، الديمقراطية التشاركية ومجالاتها الممتازة (البناء والتعمير)، مذكره ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية/ الجزائر، 2017/ 2018.

ج- المقالات في المجلات:

- 1- الجمعي نوي، الديمقراطية التشاركية: الآلية المثلى لمحاربة الفساد في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة/ الجزائر، العدد 21، مارس 2011.

- 2- صامد فاطمة الزهراء، الديمقراطية في العالم العربي: ضرورة التغيير، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة/ الجزائر، العدد13، فيفري 2016.
- 3- صالح زياني: تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة/ الجزائر، العدد 04، أفريل 2009
- 4- كيم سمير، الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة المحلية التشاركية- قراءة في الحالة الجزائرية- مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة/ الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2017.

د- مستندات صادرة عن الأمم المتحدة:

- 1- دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مكتب الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني، العدد رقم: 12، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2005.
- 2- وثيقة برنامج الأمم المتحدة للتنمية- وحدت معلومات التنمية للدول العربية - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان(بعض الدروس المستفادة من الخبرة العالمية)، مارس 2005.

ه- المقالات على مواقع الانترنت:

- 1- محمد بنشوري، العمل الجمعي وآفاق الديمقراطية التشاركية، الموقع: [http://assonoumidia.over-](http://assonoumidia.over-blog.org/article-113029031.html) blog.org/article-113029031.html نشر بتاريخ: 2012/12/01 تاريخ التحميل: 2019/02/15.
- 2- منتدى المحاسب العربي، الجمعيات الأهلية ودورها في تنمية المجتمع، الموقع: <http://accdiscussion.com/acc14126..html> تاريخ التحميل 2019/01/12.
- 3- موزاي بلال، الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية بالجزائر، مقال نشر بالعدد الأول من مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، الموقع: <http://jilre.com>، نشر بتاريخ: 22/07/015، تاريخ التحميل: 2019/02/15.

الهوامش:

- 1 - برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي- مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة - عن كتاب، ل: برهان غليون وآخرين، حقوق الإنسان العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص 11.
- 2 - ابتسام القرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري- قاموس باللغتين العربية والفرنسية-، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدت الرغبة، الجزائر، 1992، ص 91.
- 3 - صامد فاطمة الزهراء، الديمقراطية في العالم العربي: ضرورة التغيير، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة/ الجزائر، العدد 13، فيفري 2016، ص 403.
- 4 - المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية(DRI)، الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مكتب تونس، دون ذكر تاريخ نشر، ص 6.
- 5 - كيم سمير، الأدوار الجديدة للمجتمع المدني في ظل الإدارة المحلية التشاركية- قراءة في الحالة الجزائرية- مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة/ الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2017، ص 436.
- 6 - بوراي دليلا، الديمقراطية التشاركية ومجالاتها المتنازعة (البناء والتعمير)، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمن ميردجاية/ الجزائر: 2017/ 2018، ص 08.

- 7 - المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI)، المرجع السابق، ص 6.
- 8 - المرجع نفسه، ص 6.
- 9 - صالح زياتي: تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة/ الجزائر، العدد 04، أبريل 2009، ص 58.
- 10 - كيم سمير، المرجع السابق، ص 437.
- 11 - المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI)، المرجع السابق، ص 8.
- 12 - الجمعي نوي، الديمقراطية التشاركية: الآلية المثلى لمحاربة الفساد في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة/ الجزائر، العدد 21، مارس 2011، ص 206.
- 13 - محمد بنشوري، العمل الجمعي وأفاق الديمقراطية التشاركية، الموقع: [http://assonoumidia.over-](http://assonoumidia.over-blog.org/article-113029031.html) blog.org/article-113029031.html بتاريخ: 2012/12/01 تاريخ التحميل: 2019/02/15.
- 14 - يعد المجتمع المدني شبكة من التفاعلات القائمة داخل المجتمع عن طريق مجموعة من المؤسسات ممثلة في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والجمعيات الثقافية والاجتماعية وغيرها، فضلا على أنه يتميز بروح المبادرة الفردية خدمة للمصلحة العامة ودعمًا للتنمية وحقوق الإنسان. - صامد فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 407.
- 15 - محمد بوضياف، الأحزاب السياسية والمنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دار المجدد للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، 2010، ص 81.
- 16 - ابتسام القرام، المرجع السابق، ص 29.
- 17 - منتدى المحاسب العربي، الجمعيات الأهلية ودورها في تنمية المجتمع: الموقع: <http://accdiscussion.com/acc14126.html> تاريخ التحميل 2019/01/12.
- 18 - انظر المادة 2 من القانون 12-06 الصادر بتاريخ: 2012/01/12، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، بتاريخ: 15-12-2012، ص 34.
- 19 - يمكن الرجوع للقانون 90-31 الصادر بتاريخ: 04/12/1990، المتعلق بالجمعيات المتعلقة بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53، بتاريخ: 05-12-1990.
- 20 - دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مكتب الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني، العدد رقم: 12، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2005، ص 35.
- 21 - وثيقة برنامج الأمم المتحدة للتنمية - وحدد معلومات التنمية للدول العربية - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (بعض الدروس المستفادة من الخبرة العالمية)، مارس 21005، ص 4.
- 22 - محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 82.
- 23 - صالح زياتي، مرجع سابق، ص 63.
- 24 - المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI)، مرجع سابق، ص 17.
- 25 - صالح زياتي، مرجع سابق، ص 63.
- 26 - المرجع نفسه، ص 63.

- 27 - موزاي بلال، الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية بالجزائر، مقال نشر بالعدد الأول من مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، الموقع: <http://jilrc.com>، نشر بتاريخ: 22/07/2015، ص 133.
- تاريخ التحميل: 2019/02/15
- 28 - المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI). مرجع سابق، ص 15.
- 29 - كيم سمير، مرجع سابق، ص 441.
- 30 - المرجع نفسه، ص 441.
- 31 - المرجع نفسه، ص 442.
- 32 - صالح زياتي، مرجع سابق، ص 65.
- 33 - كيم سمير، مرجع سابق، ص 442.
- 34 - صالح زياتي، مرجع سابق، ص 64.
- 35 - المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (DRI). مرجع سابق، ص 22.
- 36 - محمد بنشوري، مرجع سابق.
- 37 - المرجع نفسه.
- 38 - كيم سمير، مرجع سابق، ص 444.
- 39 - المرجع نفسه، ص 444.
- 40 - محمد بنشوري، مرجع سابق.
- 41 - كيم سمير، مرجع سابق، ص 444.
- 42 - محمد بنشوري، مرجع سابق.